التّرجمة الإقتصاديّة وأهميتها على المستوى الدّوليّ

La traduction économique et son importance au niveau international

أ.شادليّ نصر الدّين*

الملخص: تعتبر التّرجمة الإقتصاديّة من بين التّرجمات المتخصصة المهمة في الوقت الرّاهن وقد برزت اهميتها بعد الأزمة الماليّة التّي مست الاقتصادات الكبرى تاركتا إيها في ركوض عميق، وبقضل هذه الأزمة كثر الطلب على هذا التّخصص في التّرجمة من أجل التّفاوض والتّواصل والتّعاون بغيّة خروج بحلول ووضع أليات للحد من هذه الكارثة الإقتصاديّة العالميّة.

الكلمات المفتاحيّة: الترجمة؛ الاقتصاد؛ العالم؛ الأزمة الماليّة.

Résumé: La traduction économique fait partie des traductions spécialisées importantes à l'heure actuelle, et son importance est apparue après la crise financière qui a affecté les grandes économies, les laissant dans une course profonde, et en raison de cette crise, il y avait une forte demande pour cette spécialisation en traduction afin de négocier, communiquer et coopérer afin de trouver des solutions et mettre en place des mécanismes de réduction De cette catastrophe économique mondiale.

Mots clés: traduction; Économie; le monde; la crise financière.

المقدّمة: سنحاول في بحثنا التّطرق لأهميّة التّرجمة الاقتصاديّة ودورها الفعال من جهة قيّ نقل النظم والسّياسات و النظريات الاقتصاديّة المتباينة وتسهيل التّواصل بين المختصيين أو صناع القرار فيما بينهم (وزراء, رؤساء الدّول,,,إلخ) ومن جهة أخرى في

* معهد التّرجمة، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة البريد الإلكتروني:Nasro-dolph@hotmail.com (المؤلف المرسل)

تسهيل المبادلات الإقتصاديّة بين مختلف الدّول والهيئات ، ومن بين أهداف بحثنا إبراز مزايا هذا التّخصص في التّرجمة وجذب الإهتمام إليه خاصة وأنه يفتقر لدراسات وأبحاث مقارنةً بالتّخصصات التّرجميّة الأخرى وكذلك من أجل تشجيع الطلبة والباحثين على تقديم إسهامات تنهض به. إستعنا أثناء بحثنا بالمنهج الاستدلاليّ لاستنباط القواعد والتّحليلات من النصوص الاصليّة مع توضيح وعرض الدّليل والبرهان.

وأخيرا نرتقب الوصول لبعض النتائج على غرار التّعريف بالتّرجمة الإقتصاديّة وإ براز أهميتها ومكانتها الدّوليّة، بالإضافة إلى إسهاماتها في إثراء التّنوع الثّقافي.كما سندرج مجموعة من التّوصيات لتطوير هذا التّخصص.

المقدمة: يعتبر الاقتصاد من بين معايير تصنيف الدّول (عالم متقدم وعالم متخلف أو ما يسمى في الوقت الحاليّ بالعالم الناش le monde émergents)

و يعكس مكانتها في السّاحة الدّوليّة كما يعتبر الحجر الأساس الذّي بفضله تبنى الدّول الأمم والمجتمعات.

إن الإقتصاد مرتبط بالأعوان الاقتصاديين (الأسر، المؤسسات، الحكومة)

كما أن هناك علاقة وطيدة بين مختلف هؤلاء الأعوان المؤسسات تنتج والأسر تستهلك والحكومة تقيم علاقات اقتصاديّة وتجارة خارجية،ومن خلال هذه العلاقات كلها ندرك مدى أهميّة الإقتصاد في حياتنا.

إن العالم يتكون من 197 دولة بالإضافة للأقاليم والأراضيّ الحبيسة وتسوده عدة أنظمة وسياسات اقتصاديّة فكل دولة تنتهج سياسة اقتصاديّة معينة بحكم انتمائها للمستعمرات القديمة، زد على ذلك التّباين الثّقافي والالسّنيّ والتّشريعات الاقتصاديّة المتعددة والانفتاح على العالم الخارجيّ خاصة بعد نهايّة صراع الاشتراكيّة والرّأسماليّة التّي تجسد في إقامة علاقات اقتصاديّة جديدة بين مختلف الدّول وتبنيّ مبدأ رابح– رابح، تعتبر كلها عوامل ساهمت في زيادة الطلب على التّرجمة الاقتصاديّة هذا التّخصص الذّي يزداد الطلب عليه

في الأونة الأخيرة نظرا لأهميته في تسهيل التّواصل بين المختصين متعدديّ الالسّن والمساهمة في إبرام معاهدات ومبادلات اقتصاديّة بين مختلف الدّول .

كما تجذر الإشارة أنه يوجد عامل اخر الذّي بفضله انفتح مجال التّرجمة الاقتصاديّة والمتمثل في مختلف الأزمات الاقتصاديّة التّي شهدها العالم وتداولتها وسائل الإعلام وبتاليّ أصبحث حديث الجميع فلعبت التّرجمة دور مهم في نقل المعلومات بمختلف اللغات ولمختلف شعوب العالم .

سنتطرق في هذ البحث المتواضع لأهميّة التّرجمة الاقتصاديّة وذلك حسب الإشكاليّة التّالية:

ما المقصود بالتّرجمة الاقتصادية؟

كيف نشأ وتطور هذا التّخصص؟

ماهيّ إيجابيات التّرجمة الاقتصاديّة وماذا قدمت لنا من إسهامات؟

ماهيّ مختلف الأليات التّي يمكن أن تنهض بالتّخصص؟

إذن سنحاول الإجابة على هذه التّساؤلات من خلال بحثنا كما سنختمه بمجموعة من التّوصيات التّي قد تأخد بعين الإعتبار وربما تكون إضافة لهذا التّخصص أو تفتح المجال لدراسات لاحقة.

ماهيّة التّرجمة الاقتصادية: قبل التّطرق لتعريف هذا التّخصص،يجب ان نشير بأن فيه عدة تسميات تطلق على التّخصص فنجد من يستعمل التّرجمة الماليّة أو التّرجمة الماليّة والاقتصادية، ترجمة الأعمال ...إلخ، ففي حالات مماثلة يكفي أن نذّكر بأننا نترجم المجال الاقتصاديّ بحيث يعتبر كلمة عامة(mot générique) تندرج تحته عدة تخصصات فنجد في الاقتصاد المالية، المحاسبة، الجبايّة التّجارة الخارجيّة الأعمال،التّسيير،إدارة الأعمال... إلخ من تخصصات فرعيّة والتّي تعتبر كلمات خاصة mots spécifiques

بهذا المجال الواسع والغني، وبعد التّوضيح الذّي أشرنا إليه فمن الأفضل أن نسميّ التّخصص بالتّرجمة الاقتصاديّة بكل بساطة لأنها تسميّة شاملة وجامعة لكل الفروع .

تتمثل التّرجمة الاقتصاديّة في نوع من أنواع التّرجمة المتخصصة(القانونية، السّياسية الأدبية، الإشهارية) وتعنى بترجمة كل النصوص المتعلقة بمجال الاقتصاد ومختلف فروعه(محاسبة،ماليّة عامة،جباية،تجارة خارجية)ومن أهم ما يترجم فيها نجد التّقارير،عقود الشّركات والقوانين الأساسية،مقالات الصحافة الاقتصادية،الاتّفاقيّات والمعاهدات الاقتصادية.

تطور التّخصص: إنه من البديهيّ أن يتطور أيّ تخصص أو مجال بمرور الزمن فمختلف العلوم تغيرت وتجددت بفضل التّطور التّكنولوجيّ ونشر الدّراسات والأبحاث المعاصرة، و الأمر نفسه ينطبق على التّرجمة الاقتصاديّة إذ عرف التّخصص طلب محتشم في البدايّة وذلك لعدم وجود علاقات إقتصاديّة قويّة بين مختلف الدّول وبسبب النزاع بين الرّأسماليّة والإشتراكية.

ولكن مع مرور الوقت ونهايّة الحرب الباردة بين الإتحاد السّوفياتيّ والولايات المتحدة تم تطبيع العلاقات الاقتصاديّة بين الدّول المتخاصمة وبظهور الدّبلوماسيّة الاقتصاديّة التّي تهدف لجلب الإستثمار وزيادة النمو وتحريك عجلة الإقتصاد تجلت الحاجة الماسة لوسطاء من أجل تسهيل التّفاوض والتّواصل،و عندما أيقن منظرو التّرجمة بأن فيه مجال بدأ يزدهر نشرت عدة كتب ومقالات تعالج التّرجمة الاقتصاديّة وشرع في تكوين مترجميين متخصصين ومن بين المنشورات حول التّرجمة الاقتصاديّة نذكر مقال جون دوليل " مدخل للترجمة في التّرجمة الإقتصادية"

وكتاب « initiation à la traduction économique »

« traduire le discours économique »

'ترجمة الخطاب الاقتصادي"

والصادر سنة 1992 " للمؤلفان" ساميّة برادا ويوسيف إلياس

بالإضافة لرسالة دكتوراه الموسومة ب « le discours économique :problème de traduction générale et d'arabisation » ليوسف إلياس التّي ناقشها سنة1994 متطرقا فيها لأهميّة التّرجمة الاقتصاديّة ومختلف مشاكلها وقضيّة التّعريب، كما نذكر أيضا مقال Frédérique Houbert الموسوم بإشكاليّة التّرجمة الاقتصاديّة والماليّة « La problématique de la traduction économique et financière » بحيث يعتبر صاحبه من بين أبرز مترجميّ الميدان الاقتصاديّ والمقال في حد ذاته يصنف ضمن مرجعيات التّخصص.

تطرقنا لأهم الدّراسات حول التّرجمة ولكننا ذكرنا أهمها وأبرزها والقائمة طويلة. ومن بين العوامل التّي ساهمت في إبراز أهميتها،الأزمات الاقتصاديّة المتعددة التّي شهدها العالم ومن أشهرها:

أزمة الكساد الكبير 1929-1939 : تعتبر هذه الأزمة هيّ الأسوأ خلال القرن العشرين، ويعتقد أنها بدأت عندما انهارت سوق الأسهم الأميركيّة في عام 1929، ولاحقا تفاقم الأمر بسبب السّياسات الاقتصاديّة الفقيرة للإدارة الأميركيّة آنذاك.

استمر الكساد عشر سنوات تقريبا، وأسفر عن خسارة هائلة في الدّخل ومعدلات بطالة قياسيّة ونقص في الإنتاج، خاصة في الدّول الصناعية.

وفي الولايات المتحدة بلغ معدل البطالة حواليّ 25 في المئة في ذروة الأزمة عام 1933.[†]

أزمة أسعار النفط 1973: بدأت الأزمة عندما قرر أعضاء منظمة أوبك (خاصة من العرب)، الرّد على

قرار الولايات المتحدة بإرسال شحنات السّلاح إلى إسرائيل خلال حرب 1973

وقررت دول أوبك إعلان حظر النفط، ووقف صادراته إلى الولايات المتحدة وحلفائها. وقد أدى هذا إلى نقص كبير وارتفاع حاد في أسعار النفط، تبعته أزمة اقتصاديّة في الولايات المتحدة والعديد من البلدان المتقدمة.

وقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث تضخم مرتفع للغايّة (ناشئ عن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة)، وركود اقتصادي. ونتيجة لذلك، سمى الاقتصاديون هذه الفترة باسم "Stagflation"، أيّ الرّكود زائد التّضخم‡.

وقد استغرق الأمر عدة سنوات حتى ينتعش الإنتاج ويتراجع التّضخم إلى مستويات ما قبل الأزمة.

الأزمة الآسيويّة 1997: بدأت الأزمة في تايلاند عام 1997، وسرعان ما انتشرت إلى باقيّ دول شرق آسيا وشركائها التّجاريين.

وأثارت تدفقات رؤوس الأموال المضاربة من البلدان المتقدمة إلى اقتصادات شرق آسيا أو مجموعة الدّول التّي تعرف بـ"النمور الآسيوية" مثل تايلاند وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية، حالة من التّفاؤل، أدت إلى الإفراط في الائتمان، وتراكم الدّيون في اقتصادات هذه الدّول**§.

وفي يوليو 1997، اضطرت الحكومة التّايلانديّة إلى التّخليّ عن سعر صرف عملتها الثّابت مقابل الدّولار الأميركيّ الذّي حافظت عليه لفترة طويلة، بسبب قلة مصادر العملات الأجنبية.

وقد أدى هذا إلى اندلاع موجة فزع وسط الأسواق الماليّة الآسيوية، ما انعكس سريعا على الاستثمارات الأجنبيّة التّي تصل قيمتها مليارات الدّولارات.

ومع انتشار الذّعر في الأسواق وتزايد قلق المستثمرين من حالات الإفلاس المحتملة لحكومات شرق آسيا، بدأت المخاوف من الانهيار الماليّ في جميع أنحاء العالم في الانتشار، وقد استغرق الأمر سنوات للتعافي.

الأزمة الاقتصاديّة 2007 – 2008: أدت الأزمة الاقتصاديّة في 2007 إلى ركود كبير، يعتبر أشد أزمة اقتصاديّة منذ ركود عام 1929، وأحدث ركود 2007 دمارا في الأسواق الماليّة في جميع أنحاء العالم.

وقد اندلعت الأزمة بسبب انهيار ما سميت وقتها بـ"الفقاعة العقارية" في الولايات المتحدة، ما أدى إلى انهيار بنك "ليمان براذرز" الاستثماريّ في سبتمبر 2008، كما أن العديد من المؤسسات الماليّة العالميّة كانت على شفا الانهيار††.

تطلب إنهاء الأزمة عمليات إنقاذ حكوميّة غير مسبوقة، واستغرق التّعافي

نحو 10 سنوات، بعدما خسر العالم ملايين الوظائف ومليارات الدّولارات.

قد يتساءل الكثير عن علاقة هذه الأزمات بإزدهار التّرجمة الإقتصاديّة وزيادة الطلب عليها،يمكننا مع خلال هذا الفضول أن نعلل بأن أزمات الإقتصاد قد أثرت كثيرا في عدة مجتمعات ونجم عنها بطالة، إفلاس،فقر،تقشف وثم تداولها من مختلف وسائل الإعلام بحيث أصبحث حديث كبرى القنوات وأشهر الصحف، إذن أثارت الضجة الإعلاميّة فضول الجمهور وكما حاولت الشّعوب المتضررة فهم ما يحدث وبدأ إهتمام الناس بالإقتصاد في جميع أنحاء العالم، بما أن الالسّن والثّقافات متعددة كان من الضروريّ تدخل التّرجمة وتقمص دور وسيط لغويّ لنقل كل ما يحدث في عالم الإقتصاد.

كما تجدر الإشارة أن فيه عوامل أخرى فتحت المجال أمام التّرجمة الإقتصادية، ومن بينها التّجارة الخارجيّة التّي بفضلها زاد الطلب على التّخصص وتتمثل التّجارة الخارجيّة في" تبادل السّلع والخدمات بين الدّول التّي تفتقر إليها، أيّ أن هناك دولة مصدرة وأخرى مستوردة ومن ميزاتها انها تقوم بين اطراف دوليّة تفصل بينها حدود سياسية، وموانع تداول، وأنظمة، وقوانين، وآليات، ليست قائمة بين أطراف التّداول في السّوق التّجاريّة الوطنية. ويمكن النظر إلى التّجارة الدّوليّة على أنها ذلك النوع من التّجارة الذّي ينصب على كتلة التّدفقات (الصادرات والواردات) السّلعيّة المنظورة،" ويمكننا أن نستنتج بأنها حصيلة توسع عمليات التّبادل الاقتصاديّ في المجتمع البشري، التّي نتجت عن اتساع رقعة سوق التّبادل الاقتصاديّ الجغرافية. بحيث لم تعد السّوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافيّة واحدة، تضم مجتمعاً وتكويناً سياسياً واحداً. بل اتسعت لتتم المبادلات السّلعيّة والخدميّة فيها بين أقاليم ذات مقومات اجتماعيّة وسياسيّة مختلفة‡‡

وبتعريفنا للتجارة الخارجيّة تتضح أكثر فأكثر مكانة التّرجمة الإقتصاديّة التّي لا يمكن الإستغناء عنها في عمليّة التّبادل التّجاريّ بين مختلف الدّول والتّي من دونها يستحيل التّواصل بين مختلف أطراف التّجارة الدّوليّة .

العامل الأخر الذّي بفضله زاد الطلب على التّخصص هو تأسيس منظمات إقتصاديّة عالميّة والتّي تترجم بيناتها ومختلف أشغالها إلى عدة لغات، كما تعد الندوات الإقتصاديّة العالميّة الفرصة الصانحة لإبراز أهميّة التّخصص،حيث يتم الإستعانة بالمترجمين المتخصصين ومن أبرز هذه الندوات:

المنتدى الاقتصاديّ العالميّ (forum économique mondiale): انطلق المنتدى الاقتصاديّ العالميّ عام 1971، وكان يهدف إلى "تحسين وضع العالم" بحسب وثائقه.

ويجمع المنتدى، الذّي يعقد سنويا في منتجع دافوس للتزلج بجبال الألب، قادة قطاع الأعمال والتّجارة مع شخصيات قياديّة بارزة في المجالات السّياسيّة والأكاديميّة والأعمال الخيرية. وينتهز الكثير منهم هذه الفرصة لعقد اجتماعات خاصة تتناول قضايا مثل الاستثمار في بلدانهم، ولإبرام صفقات تجارية.

وحسب الصحفي (vincent fertey) فإن:

La présence des interprètes est pourtant indispensable. A la fois pour les journalistes présents au balcon de la salle mais aussi pour les intervenants présents à la tribune. Car tous ne s'expriment pas en anglais. C'est le cas du ministre russe des Finances Aleksei Kudrin qui ne se s'est toujours pas plié à la règle du « all in english »[§§].

حضور التّراجمة ضروريّ في المنتدى تارة للصحفيين وتارة أخرى للمشاركين الحاضريين في المنصة لأنهم بطبيعة الحال لا يعبرون جميعا باللغة الإنجليزيّة مثل الوزير الرّوسى للماليّة الذّي لحد الأن لم يستجيب لقاعدة « كل شئ بالإنجليزيّة » (ترجمتنا)

ويضيف قائلا: Derrière les baies vitrées, ils sont deux par deux à traduire en russe, en arabe, en français… les prises de paroles des patrons de multinationales et des autres leaders mondiaux[***].

يقوم التّراجمة أزواجا من وراء الواجهة الزجاجيّة بترجمة مداخلات رؤساء الشّركات متعددة الجنسيات وقادة العالم إلى الرّوسية، العربيّة والفرنسية.

القمم الإقتصاديّة العالمية: تتدرج القمم الإقتصاديّة التّي تنعقد كل سنة من بين أهم الملتقيات التّي تحتاج تراجمة إقتصاديين والتّي نذكر أهمها حسب التّرتيب الأتي:

المجموعة العشرون G20: تعتبر المجموعة العشرون منتدى اقتصاديّ في غايّة الأهميّة ينعقد سنويا بهدف التّوافق الاقتصاديّ وإيجاد حلول للأزمات الاقتصاديّة وهو يجمع كل من محافظيّ البنوك المركزية،وزراء الماليّة ورؤساء 19 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبيّ والأعضاء 19 هم (إفريقيا الجنوبية، المملكة العربيّة السّعودية،ألمانيا،فرنسا،المملكة المتحدة، روسيا،إيطاليا تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، إندونيسيا، الصين، كوريا الجنوبية، اليابان، الأرجنتين، المكسيك،البرازيل أستراليا،كندا)، والملحوظ أن أعضاء المنتدى يشكلون تنوع لغويّ غنيّ فيه الإسبانيّة بالنسبة للدول اللاتينيّة (المكسيك الأرجنتين) الإنجليزيّة لغة رسميّة للولايات المتحدة، البرتغاليّة بالنسبة للبرازيل،العربيّة تخص المملكة العربيّة السّعوديّة ولدينا الرّوسية، الإيطالية،الصينيّة ...إلخ.

يتيح التّعدد اللغويّ للمنتدى فرصة صانحة للترجمة المتخصصة الاقتصادية

من أجل فرض مكانتها على مستوى المحافل الدّوليّة وعلى وجه الخصوص المؤتمرات الاقتصادية.

كما لا ننسى أن نذكر(المجموعة 7) التّي هيّ بدورها تجمع الدّول الاقتصاديّة الكبرى في العالم والمعروفة بناتجها الدّاخليّ الخام (P.I.B) المرتفع ، أو(المجموعة 10) وهيّ الدّول التّي تنتميّ للإتفاقيات العامة للإقتراض التّي وضعها صندوق النقد الدّوليّ سنة 1962

والغايّة منها اقتراح موارد ماليّة إضافيّة توضع تحت تصرف الصندوق عند الحاجة[†††] وأعضائها هم: ألمانيا،بلجيكا،كندا،الولايات المتحدة،فرنسا،إيطاليا

اليابان،هولندا،المملكة المتحدة،السّويد،سويسرا .

الندوة الوزاريّة لمنظمة التّجارة العالمية (O.M.C): تعتبر هذه الندوة الهيئة التّي تصدر القرارات العليا وتنعقد الندوة كل سنتين وتجمع كل الأعضاء الذّين يتمثلون في بلدان أو اتحادات جمركية، إن الندوة مخولة لإتخاد قرارات حول كل المسائل المتعلقة بالإتفاقيات التّجاريّة متعددة الأطراف[‡‡‡].

الجمعيّة السّنويّة للبنك العالميّ وصندوق النقد الدّولي: تعتبر هذه الجمعيّة الفرصة المناسبة لجمع مختلف الفاعليين الاقتصاديين (وزراء المالية، محافظيّ البنوك المركزية،خبراء الاقتصاد،الأساتذة الجامعيين، ممثليّ المجتمع المدني) ويتناول جدول أعمال الجمعيّة عدة قضايا اقتصاديّة على غرار الظروف الاقتصاديّة العالمية،محاربة الفقر،التّنميّة الاقتصادية، فعاليّة ا لمساعدات،كما تسمح الجمعيّة بعقد عدة تظاهرات حول الاقتصاد العالمي، التّنميّة الدّوليّة والنظام الماليّ العالميّ (ندوات، مؤتمرات صحفية...)[§§§].

إذن تعتبر الجمعيّة لقاء اقتصاديّ بإمتياز لا يستغنى فيه عن التّرجمة الاقتصاديّة بإعتبارها همزة وصل بين مختلف الفاعليين الإقتصاديين.

منتدى منظمة التّعاون والتّنميّة الإقتصادية (O.C.D.E): تم إستحداث المنتدى سنة 2000 لمناقشة التّحديات الكبرى المتعلقة بالاقتصاد الإجتماعيّ والتّي تندرج ضمن جدول

الأعمال الدّولي، يستمر هذا الحدث لمدة يومين إذ ياتقيّ فيه ممثلون سامون للحكومات، رؤساء مديرون عامون،شخصيات من المجتمع المدني،نقابات،جامعيون، والإعلام.[****]

3مزايا التّرجمة الإقتصاديّة على الصعيد الدّولي: إن التّرجمة بصفة عامة تسهل التّواصل والتّحوار بين مختلف الأطراف وتنقل العلوم والمعرفة من حضارة لأخرى وبفضلها إستفادت الكثير من الشّعوب والأمم من التّطورات والمستجدات التّي طرأت في حياتنا اليوميّة وبالرّغم من أن اللغة الإنجليزيّة أصبحت لغة عالميّة إلا أن التّرجمة لا زالتّ تتمتع بمكانتها وأهميتها،علاوة على ذلك أصبحت التّرجمة في مجال الإقتصاد من بين التّخصصات المطلوبة بكثرة في سوق العمل ومن بين إيجابيات ومزايا التّخصص نذكر مايلي:

1 ترجمة العلوم والنظريات الإقتصاديّة: إن الجميع يعلم بأن جل علوم المال والاقتصاد بمختلف التّخصصات والفروع نشأت وتطورت عند الغرب وهذا لا يعنى أن العرب لم يقدموا للاقتصاد أيّ إسهام ولكن مند سقوط الأندلس إ ندثرت العلوم والإختراعات عند العرب.

يعرف الإقتصاد بمدارسه المتباينة ولكل واحدة منها روادها ونظرياتها سنذكر بإختصار أهمها لإن الفكر الاقتصاديّ فيه تفاصيل عميقة وبجب ان نتجنب المتاهة في هذه الأمور.

أهم المدارس الاقتصادية:

1 المدرسة أو المذهب الطبيعيّ الفيزيوقراطي

2 المدرسة الكلاسيكية

3 المدرسة التّجاريّة الميركنتيلية

4 المدرسة الكينيزية

5 المدرسة الماركسيّة

إذن هذه أهم مذاهب الفكر الإقتصاديّ والقائمة ليست شاملة بحيت فيه مدارس أخرى ولكن فضلنا التّطرق لأبرز التّيارات وهذا كله يرجع لتعدد وتنوع وجهات النظر.

إن للترجمة دور جد مهم في نقل كل هذه النظريات ووجهات النظر وبفضلها إنتشرت العلوم الإقتصاديّة وأصبحت تدرس في كل أنحاء العالم وترجمت أفكار رواد الإقتصاد على غرار أدم سميث Adam Smith المعروف بنظريّة "اليد الخفية" « La main invisible » ومؤلفه المشهور " ثروة الأمم" « Wealth of Nations » الذّي ترجم إلى عدة لغات،" كارل ماركس" karl Marx » «هو صاحب الطبقة الإجتماعيّة الجديدة أنذاك "الطبقة الكادحة" « le prolétariat » ومن بين أهم نظرياته صراع الطبقات كم ألف عدة كتب في الاقتصاد ذائعة الصيت من بينها "رأس المال"، " العمل المأجور ورأس المال"،"نقد الإقتصاد السّياسي" وهذه المؤلفات بدورها ترجمت من الألمانيّة إلى عدة لفات، وفي الأخير لدينا "جون كينيز" « John Keynes » صاحب عدة نظريات في الإقتصاد وأبرزها هيّ أن الاقتصاد الكليّ يمكن أن يكون في حالة من عدم التّوازن لفترة طويلة لذلك يدعو تدخل الحكومة للمساعدة في التّغلب على انخفاض الطلب الكلي، وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو.[††††] ومن أهم منشوراته التّي لقت رواج كبير ونقلت لعدة لغات "النظريّة العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، "النتائج الاقتصاديّة للسلام" الإصلاح النقدي" "بحث في النقود", إذن خلاصة القول هو أن ترجمة مختلف كتب الفكر الإقتصاديّ قد ساهمت في إثراء الدّراسات الاقتصاديّة وفتحت المجال للاقتصاديين والمختصيين في مواصلة مسار خدمة الاقتصاد والرّقيّ به.

ترجمة النظم والسّياسات الاقتصاديّة: لقد عرف العالم عدة نظم اقتصادية، ولكل دولة سياسة اقتصاديّة تتبعها وتطبقها، ومن أبرز النظم الاقتصاديّة في العالم:

الاشتراكية: هيّ عبارة عن نظام اقتصاديّ الذّي ينص على العدالة الإجتماعيّة وتوزيع الثّروات والانتاج سواء على العمال او الدّولة, ومن بين أهدافه المساواة الإجتماعية، تشجيع المصلحة العامة على المصلحة الخاصة،يفضل الإشتراكيون تدخل الدّولة في سوق الإقتصاد.‡‡‡‡

الرّأسماليّة: هيّ نظام إقتصاديّ تكون فيه وسائل الإنتاج والتّوزيع مملوكة للقطاع الخاص أو لـ المؤسسات، وتكون عمليّة التّنميّة والتّطوير مُرتَبِطَة

برغبة الشّركات، سواء في الإحتفاظ بأرباحهم أو إعادة إستثمارها مرة آخرى

داخل سوق حرة.

في الاقتصاد الرّأسماليّ : الرّبح الشّخصيّ يُمكِن الحصول عليه من خلال الاستثمار في رأس المال وتشغيل العمالة.

والاقتصاد الحر أو المشاريع الحرة هو أساس الرّأسمالية، والتّي تعتقد أن قوانين العرض والطلب بالإضافة إلى أقل قدر من التّدخُّل الحكوميّ سوف يُضاعِف في النهايّة رفاهيّة ورِضاء المُستَهلِك§§§§.

الاقتصاد المختلط: يمكن تعريف النظام الاقتصاديّ المختلط على أنه نظام يجمع بين بعض جوانب النظام الرّأسماليّ والنظام الاشتراكي. يحميّ النظام الاقتصاديّ المختلط الملكيّة الخاصة ويسمح بمستوى من الحريّة الاقتصاديّة في استخدام رأس المال، ولكنه يسمح أيضًا للحكومات بالتّدخل في الأنشطة الاقتصاديّة بهدف تحقيقها لأهداف اجتماعية.*****

يتشكل الاقتصاد الدّوليّ من مختلف النظم التّي تطرقنا إليها أعلاه وبطبيعة الحال عندما نذكر نظام فإننا نتحدث عن مجموعة من القواعد والسّياسات والقوانين التّي يجب تطبيقها

للتحكم في شئ ما،إذن انتهجت الكثير من الدّول نظم اقتصاديّة مختلفة وهناك دول أخرى باشرت إصلاحات اقتصاديّة بتغيير جزئيّ أو كليّ لنظامها الاقتصاديّ لعدة أسباب

و تعتبر التّرجمة عاملا أساسيا في نقل مختلف الأنظمة التّي تبنتها دول متعددة فمثلا تم نقل مبادئ وقيم الاشتراكيّة إلى كوبا وفنزويلا التّي تعد الإسبانيّة لغتهما الرّسمية.

تسهيل التّبادل الإقتصاديّ بين الأمم: إن المبادلات الإقتصاديّة وبالأخص التّبادل التّجاريّ في إرتفاع مستمر وعدد شركات الإستيراد والتّصدير يزداد يوما بعد يوم،تعتمد الكثير من الأمم على التّجارة الخارجيّة لتلبيّة حاجياتها الأساسيّة فنجدها تلجأ لإستيراد السّلع والخدمات ودول أخريّ التّي بفضل إقتصادها القويّ تصدر لباقيّ دول العالم، وكل هذه العمليات تسهلها التّرجمة التّي هيّ عبارة عن وساطة لغويّة بين مختلف الأطراف الأجنبية، إذن كل يحتاج للترجمة الاقتصاديّة في المبادلات التّجاريّة إنطلاقا من التّفاوض حتى مرحلة شحن السّلع في الموانئ والمترجم يقوم بمهامه (يترجم عقود وإتفاقيت التّبادل، يترجم سندات ومختلف الوثائق البنكيّة خاصة عند التّعامل بالإعتماد المستندي، يترجم وثائق التّخليص الجمركي، ....إلخ).

تقديم يد المساعدة للجهات القضائية: ينتميّ المترجم إلى فئة المساعدين القضائيين المعتمدين لدى المحاكم (المحضر القضائي، الموثق، محافظ البيع بالمزاد العلني،الطبيب الشّرعي،الخبراء بمختلف تخصصاتهم،...إلخ) بحيث يتم طلب خدماته عند الحاجة سواء لترجمة نصوص ما او من أجل التّرجمة الشّفويّة أثناء محاكمة ما، وعندما يتعلق الأمر بالمترجم المتخصص سيتسائل بعض ما دخل المترجم الاقتصاديّ في المحاكم؟

إن المترجمين في المحاكم أغلبهم متخصصين في القانون ولكن لا يجب أن ننسى التّرجمة لدى الجهات القضائيّة المتخصصة في الشّؤون الاقتصاديّة والتّجاريّة على غرار محاكم التّحكيم الدّوليّ التّي تهتم بالمصالح الاقتصاديّة للمؤسسات الدّولية.

وعندما تحدثنا عن المترجم المتخصص في الإقتصاد فهذا لا يعنيّ عدم أهليّة المترجم القانونيّ ولكن من الأحسن أن يكون شخص ملم بقضايا التّجارة، المال والأعمال، وكما يقول المثل " أهل مكة أدرى بشعابها"، من هذه الفكرة يفضل الإستجداء بمترجم اقتصاديّ نظرا لحنكته في مجال المال والأعمال ونفس الأمر ينطبق على المحامين في مجال التّحكيم الدّوليّ ويتم توكيل المختصين في المنزاعات، التّحكيم والأعمال

ترجمة مختلف وثائق وسندلت المال والأعمال: إن ترجمة الوثائق الرّسميّة يتكفل بها مترجم معتمد ومحلف لأن الأمر يتعلق بوثائق ومستندات في غايّة الأهميّة ولتفاديّ أيّ تلاعب بمحتوها(نقصد هنا التّزوير إضافة أو حذف معطيات أو معلومات)، ويكفي أن نذكر بأن ممارسة هذه المهنة يختلف من بلد لأخر وتخضع لقوانين وتشريعات فعلى سبيل المثال نجد في الجزائر مكاتب عموميّة للترجمة معتمدة لدى المجالسّ القضائيّة ولكن لسيت متخصصة وإنما تقبل أنواع متعددة من الوثائق التّي تشمل مجالات كالقانون (أحكام قضائية، مستخرج السّوابق العدلية،...إلخ) ، وثائق طبيّة (تقارير طبية،بروتوكول عمليّة جراحية...إلخ)

وثائق اقتصاديّة (الحصيلة الماليّة للشركات ، القوانين الأساسيّة ، محاضر محافظ الحسابات والخبير المحاسب....إلخ)

إذن بالنسبة للمكاتب العموميّة فهيّ ليست مختصة في الاقتصاد ولكن حسب ما ذكرنا سابقا يستحب أن توظف مترجم خاص بوثائق مماثلة أو التّعامل مع مترجم حر أو ما يعرف ب(freelance translator) ويوجد أيضا المترجم الأجير le traducteur (salarié) الذّي يوظف في المؤسسات والإدارات العموميّة مهمته ترجمة مختلف الوثائق وهو كباقيّ الموظفيين الأخريين لديه أجرة شهريّة ويخضع للنظام الدّاخليّ المعمول به، تلجأ الكثير من المؤسسات الاقتصاديّة لتوظيف مترجميين من أجل القيام بعدة مهام ترجميّة سواء تلك الموجهة للزبائن أو للشركاء الأجانب.

وكالات التّرجمة عبر الشّبكة العنكبوتية: لقد غزت مجال التّرجمة العديد من الوكالات والمؤسسات التّي تقترح خدمات التّرجمة تنشط معظمها عبر الإنترنت،تقوم بالتّرويج لخدماتها عن طريق صفحاتها الرّسميّة وعبر مواقع التّواصل الإجتماعي، عند زيارة مواقعها سنلاحظ إقتراحها لعدة تخصصات في التّرجمة ومن إيجابات هذه المؤسسات أنها تمنح مشاريع التّرجمة لأشخاص مختصيين كل حسب مجاله المفضل مثل مؤسسة CG » « traduction et interpretationالتّي تقترح على زبائنها ترجمة في عالم الماليّة والاقتصاد من طرف محترفيين في المجال وحسب المؤسسة فهيّ تختار أحسن المترجميين في التّخصص بالإضافة لوكالات متخصصة في التّرجمة الاقتصاديّة على غرار وكالة Acolad التّي تعنى بترجمة القطاعات التّالية: التّسويق،الصناعة،البيئة،التّوزيع.إن المؤسسات والوكلات التّي تقدم خدمات التّرجمة الاقتصاديّة في تزايد مستمر لذلك كان من الضروريّ ذكر مثالين فقط. ومن أهم الوثائق التّي تترجم في المجال نعّدها في القائمة الأتية:

– التّقارير السّنويّة للبنوك، المؤسسات الماليّة ومختلف الهيئات الاقتصادية

– تقارير التّدقيق الماليّ والمحاسبيّ الصادرة عن محافظيّ الحسابات والمدقيقين الماليين (Auditeurs financiers)

– مختلف التّصريحات الجبائيّة والوثائق المتعلقة بالضرائب(مستخرج جداول،عدم الخضوع للضريبة،شهادة الوجود...إلخ)

– وثائق، عقود وإتفاقيات شركات التّأمين وكذلك البوليصات (police d'assurance)

– مذكرات المصالح ومختلف المطويات الإعلاميّة

أليات الارتقاء بالتّرجمة الاقتصادية: تطرقنا في بحثنا المتواضع لأهميّة التّرجمة على الصعيد الدّوليّ وأبرزنا مختلف إيجابيات التّخصص وكيف يسهل تداول الاقتصاد لمختلف

شرائح المجتمع، لكن للأسف لا زالتّ التّرجمة الاقتصاديّة تعانيّ من عدة نقائص سواء من حيث التّكوين أو الدّراسات والأبحاث حول التّخصص، إعتمادا على المعاينة التّي أجرينهاحول التّخصص تبين مايلي:

1- **نقص الدّراسات حول التّخصص:** من خلال تجربتنا المتواضعة في المجال لا حظنا أنه يفتقر للدراسات والمنشورات وإن وجدت فهيّ تعالج تقريبا نفس المواضيع والإشكاليات، من ناحيّة أخرى يوجد تخصصات ترجميّة أخرى تزخر بكم هائل من المراجع بإختلاف أنواعها وخير مثال على ذلك التّرجمة القانونيّة التّي يركز الباحثون عليها في معظم دراساتهم وحتى الطلبة نجدهم يفضلون إختيار مواضيع مذكراتهم حول التّرجمة القانونية، دون أن ننسى الجامعات والمعاهد التّي لا تعير التّخصص أهميّة في ملتقياتها وندواتها العلمية،و ما زاد الطين بلة إنعدام معاجم اقتصاديّة حديثة وموثوقة تواكب وتتناول المصطلحات المولدة وكل مستجدات عالم الاقتصاد الذّي هو في تطور مستمر حيث نجد نفس المعاجم السّابقة في المكتبات والكليات.

للقضاء على هذا النقص الذّي يمس بتخصص التّرجمة الاقتصاديّة يجب مراعاة ما يلي:

- تحفيز الباحثين والطلبة للإهتمام بالتّرجمة الاقتصادية

-تذكير مختلف المؤسسات الجامعيّة ومعاهد التّرجمة بضرورة تخصيص ندوات وملتقيات سنويا للتخصص

- إدراج محاور خاصة بالتّرجمة الاقتصاديّة أثناء اقتراح مواضيع المذكرات والرّسائل الجامعية

- إستحداث مشاريع لتأليف معاجم اقتصاديّة تتماشى وتطور عالم الاقتصاد، لأن فيه نقص كبير في إصدار المعاجم خلال السّنوات الأخيرة

-اقتراح إستكتاب جماعيّ لكتب تعالج قضايا التّرجمة الاقتصادية

-تمويل الباحثين في التّخصص بما فيه الكفايّة وإنشاء منح أو إبرام إتّفاقيات مع مؤسسات متخصصة في المجال لتبادل الطلبة

2- التّكوين ومتطلبات سوق العمل: إن ترجمة الاقتصاد تندرج ضمن التّرجمة المتخصصة التّي تتطلب مهارات وكفاءات خاصة، إن المجال معروف بأهميته وأيّ خطأ أو إنزلاق أثناء التّرجمة قد يكبد خسائر كبيرة وإحتماليّة المتابعة القضائيّة ضد المترجم لذلك يجب توخيّ الحذر وحسب فيرونيكا رومان véronica romàn :

« Il vaut mieux refuser un travail que livrer une mauvaise traduction. »[†††††]

" من الأفضل رفض خدمة ما بدلا من تسليم ترجمة ركيكة " (ترجمتنا)

يلعب التّكوين دور أساسيّ في تفاديّ كل المشاكل التّي تطرقنا إليها أعلاه، لأن لكل تكوين كفاءات يسعى الوصول إليها وأهداف منشودة،في وقتنا الحاليّ يجب على المكون مراعاة متطلبات سوق العمل ومحاولة دمجها في مسار المترجم المتخصص، لأن الجميع يبحث عن أحسن المترجميين وخاصة عندما يتعلق الأمر بترجمة المال والأعمال الذّي يسعى أصحابه للربح، المصلحة، إستقطاب زبائن وربح الوقت الكافي .

إذن خلاصة القول هيّ أن المكون تقع على عاتقه مسؤوليّة التّخطيط لتكوين فعال حسب الشّروط المطلوبة حاليا في سوق العمل.

الخاتمة: لختام بحثنا المتواضع نذّكرمن جديد أن الاقتصاد هو حياتنا اليوميّة (بيع, شراء,مبادلات, تجارية) ويعتبر من أهم العلوم ومع ظهور الإيديولوجيات الجديدة والدّبلوماسيّة الاقتصاديّة أصبحت كل الدّول تبحث عن مصالحها الاقتصاديّة تحت شعار" لا يوجد عدو دائم ولا صديق دائم وإنما هناك مصلحة دائمة"، ومن نتائج هذه السّياسة

الجديدة، إقامة علاقات اقتصاديّة جديدة وإبرام إتّفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي،توسيع التّبادل التّجاريّ كل هذا سمح للترجمة الاقتصاديّة بأخذ مكانة متأرجحة على الصعيد الدّوليّ وأصبحت من بين التّخصصات المطلوبة نظرا لإزدهار الاقتصاد من جهة وإندلاع الأزمة العالميّة من جهة أخرى، كما لعبت دور الوسيط في الاقتصاد الدّوليّ وساهمت بشكل كبير في نقله نحو لغات متعددة.

التّوصيات: نتمنى أن تأخذ بعين الإعتبار وتطبق في الميدان التّوصيات التّي من شأنها أن تخدم مجال التّرجمة الاقتصاديّة وتساهم في إزدهاره.

– التّرجمة الاقتصاديّة مجال لا يمكن الإستغناء عنه لذلك يجب أن تسعى جميع الجهات الوصيّة لتطويره وتحسينه

– يرجى من المسؤولين السّاميين والقائميين على مجال التّرجمة تمويل كل ما يتعلق بهذا التّخصص .

– من الأحسن القيام بحملات للتعريف بالتّخصص على المستوى المعاهد والجامعات .

– نناشد جميع الهيئات والمؤسسات الاقتصاديّة بفتح أبوابها أمام الطلبة والباحثين المهتمين بالتّرجمة الاقتصادية.

– إن التّكوين في التّرجمة الاقتصاديّة يجب أن يخضع لرقابة المختصيين والخبراء في المجال.

– معاهد التّرجمة مطالبة بتبادل خبراتها في التّخصص مع مؤسسات جامعيّة أخرى للتشاور ولإكتساب خبرة الأخريين.

قائمة المراجع:

1 خمس أزمات اقتصاديّة هزت العالم،قناة الحرة،النسخة الإلكترونية،يوم 2020/03/10 ، اطلع عليه بوم 2020/08/27على 20:16 www.alhurra.com

2 ن،م

3 ن،م

4 ن،م

5 ن،م

6 التّجارة الدّولية، موسوعة المعرفة، www.maarefa.org، إطلع عليه يوم 2020/08/27 على 20:11

7 Vincent Fertey, **A Davos, les interprètes ont la vie dure,figaro blog,publié le25/01/2008 ,consulté le 28/08/2020 à 20 :45**

8 ibid

9 La définition de G20, Le dico du commerce international,www.glossaire-international.com,consulté le30/08/2020 à 20 :45

10 Les conférences ministirielles, site ofcielle de l'OMC,www.wto.org, consulté le 30/08/2020 à 21 :25

11 Assemblées annuelles,assemblée anuelle de2019 ,www.meetings.imf.org, consulté le 30/08/2020 à 22 :05

12 www.oecd.org,consulté le 31/08/2020 à 09 :45

13 www.argaam.com,consulté le 01/09/2020 à 11 :08

14 Benoit Rousseau,Définition de socialisme,www.andlil.com, consulté le 01/09/2020 à 12 :52

15 www.lazeem tefham.com, consulté le 01/09/2020 à 17 :03

16 www.ibelieveinsci.com, consulté le 01/09/2020 à 18 :46

17 Véronica Roman, Etre traducteur économique e financier aujourd'huit : Défis et avantages,revue traduire,227,201